# أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

**أ.زايدي حسيبة**
جامعة بسكرة

**د. بن سماعين حياة**
جامعة بسكرة

**الملخص:** تتميز أسعار البترول بعدم الثبات والتقلب الشديد من فترة إلى أخرى، الأمر الذي يجعل اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد على النفط بدرجة كلية في تشكيل إيراداتها المالية إلى أزمات حادة بصفة دورية نتيجة للتغير في هيكل الطلب، أوالعرض على السلعة البترولية بالشكل الذي يجعل الأسعار في تدهور كبير.

ولكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي أحادي الدخل يعتمد أداء متغيراته الاقتصادية الكلية على وضعية أسعار النفط إرتفاعًا ونزولاً، وتزامنًا مع الوضعية الحالية التي تشهدها أسعار البترول التي تراجعت فجأةً وبدرجة حادة مند نهاية السداسي الأخير من سنة 2014، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة جديدة في السوق البترولية الدولية، لذا خصصنا هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الأزمة الحالية لأسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر،وذلك بعد عرض أهم الأزمات النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي مع تحديد الأسباب الرئيسية المساهمة في حدوث مثل هذه الظرفية الاقتصادية .

**Résumé :**

Les prix du pétrole sont caractérisés par l'incertitude et la volatilité extrême d'une période à une autre, ce qui a conduit les économies des pays producteurs de pétrole qui comptent sur le pétrole dans la formation des revenus financiers à des crises cycliques très aiguës à suite de la modification de la structure de la demande, ou l'offre du pétrole ce qui rend les prix dans une détérioration significative.

Et le fait que l'économie algérienne est une économie pétrolière mono revenu, et la performance de ses indicateurs macroéconomiques se dépend sur l'état des prix du pétrole dans les marchés internationaux.

Et coïncidant avec la situation actuelle qui se déroule dans les prix du pétrole, qui sont tombés soudainement et d'une façon très aiguë depuis la fin du dernier semestre de 2014, ce qui a amené à une nouvelle crise dans le marché internationale du pétrole, Nous avons donc consacré cette étude pour déterminer l'effet de la crise actuelle des prix du pétrole sur les variables macro-économiques en Algérie, et cela après l'exposition de les plus importantes crises pétrolières qui ont affecté l'économie mondiale avec l'identification des principales raisons qui contribuent à la survenance d'une telle conjoncture économique.

**تمهيد:**

بعد أن عرفت الجزائر طفرة نفطية دامت لأكثر من عقد كامل ابتداءًا من سنة 2003 إلى غاية نهاية سنة 2014 أين حدث تدهور حاد ومفاجئ لأسعار البترول في الاسواق الدولية بحوالي 50% مما كانت عليه، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة نفطية عالمية أخرى في تاريخ النفط، حيث عرفت الاقتصاديات النفطية أزمات مماثلة في سنوات سابقة مع اختلاف الظروف و المسببات من أزمة لأخرى إلا أن النتيجة واحدة.

حيث يؤدي انهيار أسعار النفط بالنسبة للدول النفطية مباشرة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الدول نظرًا لإرتباط الأداء الإقتصادي لهذه الدول النفطية مباشرة بوضعية أسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة بالنسبة للدول العربية النفطية التي لم تستطع بعد التحكم في إدارة أموالها النفطية واستغلال الفوائض المالية المحققة أثناء الوفرات المالية في مشاريع اقتصادية تنموية تسمح بتنويع موارد الاقتصاد الوطني، ويمكن الاستفادة منها مستقبلا خاصة عند حدوث أزمات مماثلة لتفادي أثرها السلبي المباشر على مختلف متغيرات الاقتصاد المحلية.

والجزائر تعتبر أحد الدول النفطية التي لم تتمكن بعد من الاستغلال الأمثل لمواردها المالية النفطية حيث وجهت غالبية الأموال المحققة خلال الطفرة النفطية الأخيرة إلى استثمارات عمومية غير انتاجية لتطوير البنية التحتية، مما جعلها سريعة التأثر بالانخفاض الحادث في أسعار النفط .

حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مدى تأثير أزمة النفط الحالية لسنة 2015 على مختلف المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري،وذلك بالإجابة على التساؤل التالي:

**كيف كان تأثير انهيار أسعار النفط خلال الأزمة الحالية 2015 على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

**أولا: المفهوم الاقتصادي للأزمة و الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة.**

**ثانيًا: أزمات البترول التي مرت بها الدول النفطية قبل سنة 2015.**

**ثالثًا: بوادر أزمة النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.**

## 1-المفهوم الاقتصادي للأزمة و الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة.

### 1-1 المفهوم الاقتصادي للأزمة :

من الناحية الاقتصادية الأزمة هي عبارة عن حدوث نقص طارئ في عرض سلعة معينة ، مما يترتب عنه ارتفاع شديد في سعرها يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية تؤثر سلبًا في رفاهية الأفراد والمجتمع، خصوصًا إذا كانت هذه السلعة الضرورية،إلا أن هذه الردود سرعان ما تتضاءل مع الوقت من خلال سلسلة من عمليات التكيف والتأقلم و إعادة النظر في السلوك الاستهلاكي، و يتوقف طول أوقصر عملية التأقلم على طبيعة السلعة و أهميتها وتكاملها مع السلع الأخرى ، وتتحدد فترة الأزمة بفترة التكيف هذه .

وبالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة والتي يعتبر النفط و الغاز الطبيعي أهم مصادرها و أكثرها استخدامًا(90 % من اجمالي مصادر الطاقة المستخدمة).[1]

**2-1الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة:** يمكن أن نجمل الأسباب التاريخية لأزمات الطاقة العالمية التي بدأت بالظهور عندما قامت الدول المصدرة للنفط بفرض سيطرتها ولو بصورة تدريجية على مواردها الطبيعية وقامت بالرفع من أسعار النفط بدلاً من الشركات الأجنبية.

فلقد كان لقرار منظمة الأوبك الشهير الصادر في1974 برفع أسعار البترول الخام(نص على أن يكون سعر البرميل الواحد من النفط الخام 11.25دولار بعد أن كان السعر السابق 5.35دولارات)، قد فاجأ دول الغرب وهي في محاولاتها لإيجاد الحلول لما تعانيه من مشاكل اقتصادية (التضخم والبطالة).[2]

وهكذا أخذت موازين القوى العالمية تتأرجح و تتقلب،كما بدأت موازين مدفوعات بعض الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو تسجل عجزًا مطردًا لا يمكن موازنته إلا بتشجيع استثمارات عائدات الدول النفطية فيها،أي إرجاع عائدات النفط العربية إلى الدول الغربية على شكل استثمارات عربية في الخارج،كي تعود دورة العملات الدولية في الاقتصاد العالمي ( **Recyclage des Pétro Dollars**.[3]

وإجمالاً هناك عدة جوانب تؤدي إلى زيادة الصراع على البترول العالمي منها :

-يبلغ متوسط استهلاك الدول الكبرى(بما فيها الصين) نحو 57% من الإنتاج العالمي بينما متوسط إنتاجها نحو 35% فقط،وتستهلك الو.م.أ وحدها حوالي ربع الاستهلاك العالمي،وبذلك فهي تحتاج إلى البترول من الخارج بمقدار 15% .[4]

ويمكن تبيين نسبة الإستهلاك العالمي للطاقة لعام 2012 وفق المجموعات الدولية من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (01):معدل إستهلاك الطاقة(%) في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى عام 2012:**

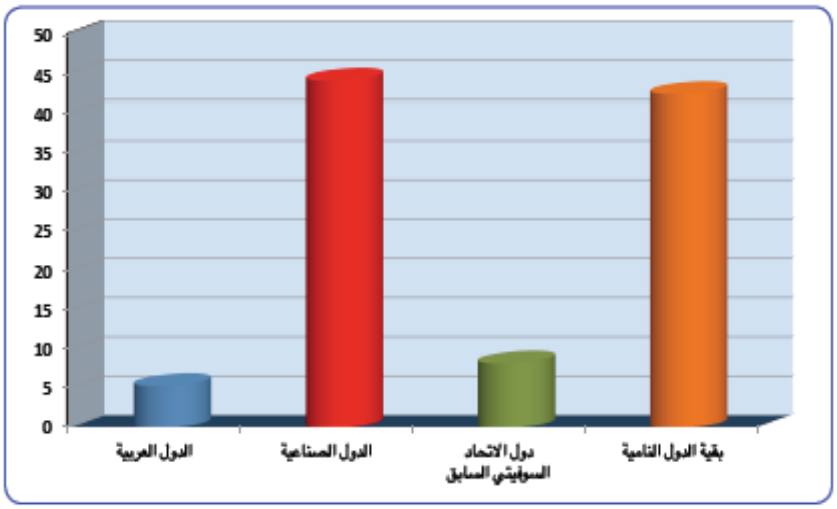


**المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص64.**

من خلال الشكل يتضح أن حصة الدول الصناعية من إجمالي الطاقة في عام 2012 بلغت 44% مقابل 42.3% للدول النامية و 8.3% لدول الاتحاد السوفياتي،في حين أن حصة الدول العربية لا تتجاوز 5.4%.[5]

وبذلك فإن هذه الدول تبحث دائمًا إلى جعل السوق النفطية تحت خدمتها مايزيد من حدة الصراع العالمي على النفط

- يبلغ احتياطي البترول العالمي (بدون اكتشافات جديدة)140 مليار طن،25% منه في السعودية ونحو 9-10% لكل من العراق و إيران و الكويت و الإمارات و مجموعها ما بين 35-40% من احتياطي العالمي،أي أن منطقة الخليج بما فيها العراق و إيران تحتوي على نحو65% من الاحتياطي العالمي وهي نسبة لها دلالتها السياسية لا تحتمل الإفاضة.[6]

والجدول والشكل المواليين يوضحان نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) من الاحتياطات العالمية لسنة 2013:

الجدول رقم (01): نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول الأوابك من إجمالي العالم

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| أوابك | 57.6 | 56.7 | 56.3 | 55.6 | 55.0 |
| الدول العربية الأخرى | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.7 | 0.8 |
| إجمالي الدول العربية | 58.7 | 57.8 | 57.3 | 56.3 | 55.8 |
| دول أوبك العربية | 57.0 | 56.1 | 55.7 | 55.0 | 54.5 |
| أوبك | 80.9 | 80.8 | 80.5 | 79.5 | 78.8 |
| اجمالي العالم | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الأوابك،2014،ص10

الشكل رقم (02): نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول الأوابك من إجمالي العالم

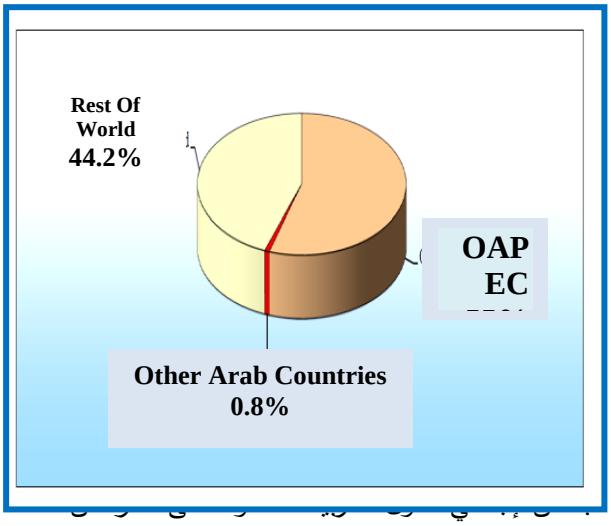


من خلال البيانات المبينه في الجدول والتي يترجمها الشكل المقابل نصل لاحتياطات النفط المؤكدة بالدول العربية من الاحتياطات النفطية العالمية الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للصدمات الدولية ومحاولة جعلها تتقدم سياسات الدول المتقدمة خلال التأثير على الوضعية العالمية للسوق البترولية وفقًا لمصالحها، ممارسة فيها دائمة للسياسات الخارجية ووضعية النمو الاقتصادي العالمي.

حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارًا مهما لمعرفة مقدار الطلب على النفط وبالتالي الأسعار، وبالنسبة لسنة 2013 ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكل عام مقارنة بالعام السابق بمعدلات تفوق قلايلا متأثرة بلستمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي،ويوضح الشكل التالي تأثير استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي على معدلات النمو السنوية للطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2009-2013، ويؤكد ذلك هو استمرار انخفاض أسعار البترول نهاية 2014 حيث تغير سعر البرميل سنة 2015 بين حدود 40-50 دولار للبرميل:

الشكل رقم (03): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (%) 2009-2013

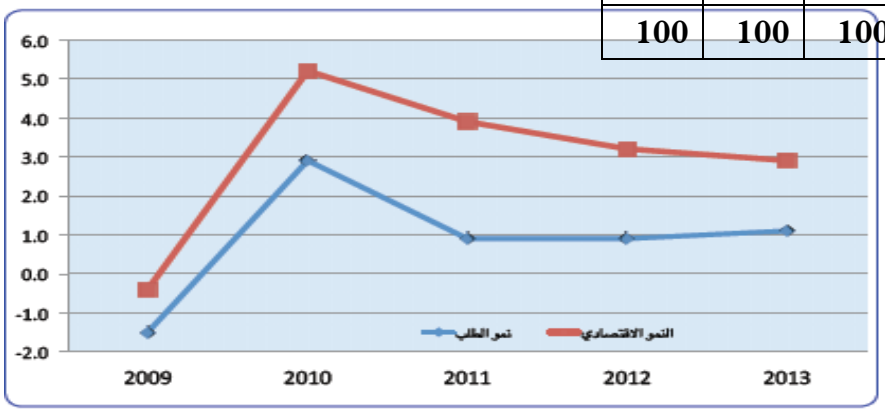


المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص36.

- لا يقتصر الأمر على الاحتياطي العالمي كرقم مجرد،بل إنه حسب كمية الإنتاج الحالي فالعمر الافتراض2ي للبترول العالمي (بدون اكتشافات جديدة) هو39 سنة،لكن هذا العمر يختلف بين الأقاليم المنتجة: فهو 7.5 سنوات في أمريكا الشمالية، و21

سنة في روسيا،و33 سنة في أمريكا اللاتينية، و83 سنة في الشرق الأوسط،هذا فضلاً عن أن تكلفة إنتاج البرميل في الشرق الأوسط أقل من ربع تكلفة إنتاجه في الو.م.أ.. (9)

– العامل المعلوماتي،والمقصود به هو وجود معلومات مشكوك في صحتها، تتعلق بالانتاج، والاستهلاك، وحركة المخزون، وكمية المخزون، والطاقة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي المتوقع،وعلى اساس هذه المعلومات تتخذ قرارات مهمة مثل زيادة أو تخفيض الانتاج، أو قرارات الشراء والبيع في السوق الآجلة، وكذلك قرارات الاستثمار واستخدام المخزون التجاري أو حتى الاستراتيجي وغيرها.. قد تؤدي هذه القرارات التي بنيت على تلك المعلومات بدورها إلى ارتفاع أو انخفاض في الأسعار وأحيانا بشكل حاد وغير مبرر، وفي فترة وجيزة، كما انها قد تؤدي إلى وجود فائض في العرض أو نقص في الامدادات من البترول الخام أو المنتجات،وتؤثر في عوائد المصافي ونسبة استخدامها.ما يثبت خطأ تلك المعلومات المشكوك في صحتها والتي على اساسها اتخذت القرارات ، وخلال مدة قصيرة لا تتعدى في بعض الأحيان الأسابيع. (10)

وهذا ما يؤكد الأهمية الإستراتجية للبترول العربي و الإيراني،و يجيب جزئيًا على السؤال:**لماذا الصراع على البترول؟.**

**2- أزمات البترول التي مرت بها الدول النفطية قبل سنة 2015:**

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة، هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أوانخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبا على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول.(11)، لذلك سنعرض في البداية هذه الأزمات البترولية التي مرت بها الدول العربية الايجابية والسلبية منها،ثم في لاحقًا سنقوم بدراسة أعمق للطفرات النفطية الايجابية الثلاثة التي عرفتها الاقتصاد العالمي ،ويمكن توضيح مختلف هذه الأزمات والصدمات النفطية التي عرفها الإقتصاد العالمي إجمالاً من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (04): تطورات أسعار النفط منذ1950 ومختلف الأزمات البترولية**

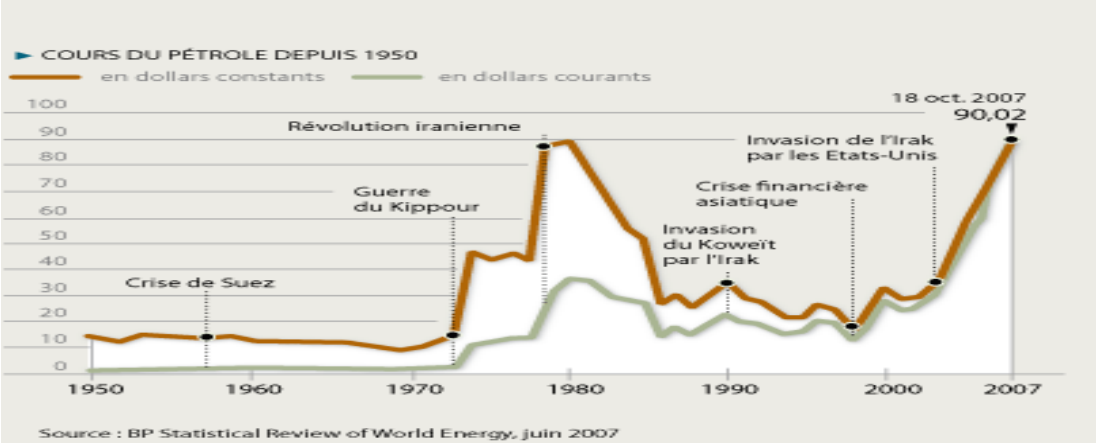


**Source** : http://reflexions.ulg.ac.be/cms/c_10082/evolution-du-prix-du-petrole-depuis-1950, consulté le : 12/07/2015 à 15h45.

وبذلك تتمثل أهم هذه الأزمات البترولية إجمالاً فيمايلي:

**2-1 أزمة السوسيس عام 1956 :**

التي وقعت عندما قام الرئيس جمال عبد الناصر بإغلاق قناة السويس، وتوقفت عابرات النفط إلى الغرب إثر العدوان الثلاثي على مصر بسبب تأميم قناة السويس.

كان الأمر مفاجأة للغرب، فلم يحتمل إغلاق القناة وتوقف عابرات النفط فتحرك(الغرب) دولياً من أجل إعادة فتح القناة بعد شهور قليلة [12]، إذ تمثلت المشكلة الرئيسية عند نشوب الأزمة في عجز امكانيات النقل إلى أوربا بسب مرورا لناقلة بين الخليج العربي و أوربا بقناة السويس،ولم تستطع نقل أكثر من 60% مما كانت تنقله سنويًا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح و الدوران حول ايفريقيا،وبذلك اهتز اقتصاد أوربا اهتزازًا شديدًا مما دعا مجموعة الدول الصناعية الغربية إلى تنشيط أجهزتها المحلية لامتصاص أثر الصدمة و توزيعها فيما بينها بحيث لا يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولي الأضعف.

وكان من أهم القرارات الإستراتجية التي تبنتها تلك الدول في ذلك الوقت : [13]

- تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من البترول داخل أوربا.
- توفير أكبر قدر من المرونة لوسائل نقل البترول عبر الطرق البديلة و لعمليات تكرير البترول، و من ثم اتسعت سعة و حجم الناقلات، كما توطنت صناعة التكرير في الدول المستهلكة وحرمت من ثمارها الدول المصدرة للبترول.
- تنويع مصادر الإمدادات البترولية،ومن ثم اهتمت الشركات بتنمية حقول شمال و غرب إفريقيا و بحر الشمال و ألاسكا و غيرها.
- التشاور المتبادل و التخطيط المناسب عن طريق الحكومات و الشركات الغربية.

**2-2 حرب أكتوبر 1973 :**

عصف بالعوائد البترولية تيار التضخم العارم عام1972،و انهيار قيمة الدولار بعد تعويمه، وهو العملة التي تتخذ أساسًا لتسعير البترول،فأخذت الدول المصدرة للبترول أعضاء الأوبك، تطالب الشركات الغربية العاملة في أراضيها بتصحيح الوضع عن طريق زيادة الأسعار الاسمية.[14]

فلم يتردد رئيس الو.م.أ آنذاك نيكسون بتحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالبيت الأبيض(يوم 05سبتمبر1973) بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار، ولم يدم تحذير نيكسون للقادة العرب أكثر من شهر،اذ تحطم نتيجة للصدمة التي أصابت العالم نتيجة لعبور القوات المصرية قناة السويس و انهيار الغطرسة الأميركية.

إن حرب أكتوبر لا تعتبر مجرد تاريخ مجيد للعسكرية المصرية فقط،بل يؤرخ بهذه الحرب باعتبارها ساعدت على قلب موازين القوى العالمية لأول مرة في التاريخ لصالح بلدان العالم الثالث خاصة المنتجة للبترول منها وأضحى أكتوبر1973 علامة كبرى على طريق التاريخ للصناعة البترولية و الأوضاع الاقتصادية ككل.

**2-3 أزمة البترول الثانية:**

شهدت السوق العالمية للبترول أزمة البترول الثانية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و التي تمثلت في الثورة الإيرانية عام 1979،ثم اشتعال حرب الخليج الأولى بين العراق و ايران،و قد أدت تلك الأحداث إلى زيادات حادة في أسعار البترول،وعادت نغمة التهديد باستخدام القوة العسكرية لتصحيح أسعار البترول اثر قيام الثورة الايرانية عام 1979،كما نشطت أجهزة الدول الصناعية الغربية لمواجهة الموقف المتأزم.[15]

وقد استطاعت الدول الصناعية الغربية ،بقيادة الو.م.أ السيطرة على أسعار البترول و نجحت في عام 1986في تخفيضها إلى أقل من نصف ما كانت عليه(من28دولار إلى13دولار)،كما استمر تآكل الأسعار من

حيث قيمتها الحقيقية بحيث لم تتجاوز خلال عقد السبعينات 4.8دولار للبرميل بأسعار عام1973الذي ارتفعت خلاله الأسعار إلى 12دولارًا بفضل حرب اكتوبر.[16]

**2-4 حرب الخليج 1990:**

لقد شهدت الأسعار العالمية للبترول ارتفاعًا حادًا نتيجة حرب الخليج الثانية عام1990،وقد جاءت تلك الحرب عقب أحداث مهمة ترتبط أيضًا بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترول، حيث تزامنت مع بداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية،مع وحدة الألمانيتين، و التقارب الأمريكي السوفيتي،وبروز قوة دول آسيا الاقتصادية،لذلك ارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا نتيجة للعوامل السياسية و الشائعات والتوقعات.

**2-5 أزمة عام 1998 و توابعها:**

كانت الخريطة السياسية الإقليمية والدولية في أزمة 1998 متغيرة، ومعايير الحكم في يد قوة دولية وحيدة تمثل الهرم السياسي في النظام العالمي الجديد على عكس أزمة 1985حيث كان التضامن العربي قائماً وكانت معايير القوة في العالم كله متوازنة بفعل وجود قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأولى في العالم الغربي، وكان هناك الاتحاد السوفيتي ومعه الكتلة الشرقية قوة موازية. ولذلك كانت الحسابات السياسية دقيقة ومحكمة.(17)

وترجع هذه أزمة(1998) إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول بنسبة 10%.

وتزامن مع هذا التخفيض الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب و شرق آسيا،التي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو للاقتصاد العالمي و انخفاض البترول،فحاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج،إلا أن السوق العالمية للبترول سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة،الأمر الذي لم يعطي مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها،وانعكس ذلك في حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي.

وبذلك تم إدراك أن الانهيار الحاد في السوق العالمية للبترول1998،يعود إلى سياسة و ممارسة منظمة الأوبك كأحد الأسباب الرئيسية،إلا أنها استطاعت عام 1999أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول و تنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى.

ونتيجة للرواج الاقتصادي الذي عرفته اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا،والتزام دول منظمة الأوبك بخفض إنتاجها من البترول،شهد السوق العالمي للبترول ارتفاعا حادًا في أسعار البترول العالمية،ألأمر الذي يشكل خطرًا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها. (18)

**2-6 أزمة النفط 2008:**

ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007، حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007 و في بداية 2008 كسر حاجز 80دولار، وفي شهر مارس كسر حاجز 100دولار للمرة الأولى، ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جوان من سنه 2008، والذي كان حوالي 147.27دولار للبرميل، لكنه سرعان ما اتجه نحو الهبوط، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008. فوصل النفط إلى 60 دولار للبرميل ، والذي كان أدنى مستوى منذ أكثر من عام.ويعتبر أكتوبر أسوء شهر للبترول حيث خسر حوالي 32 % من قيمته في أكتوبر فقط.

## 3- بوادر أزمة النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

### 3-1 بوادر أزمة النفط 2015:

بعد الارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط في 2008 أين وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 94.5دولار/للبرميل، وتحت أثر الازمة الإقتصادية العالمية انخفض متوسط أسعار الأوبك في 2009إلى 61.1دوبر للبرميل لكن سرعان ما ارتفعت في السنة الموالية حيثّ إرتفعت إرتفاعًا شديدًا فاقت كل التوقعات من 77.5 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل متوسط أسعار السلة إلى 105.45 دولار للبرميل سنة 2013 ليعرف الاقتصاد العالمي طفرة نفطية ثالثة دامت لغاية نهاية 2014 أين بدأت الأسعار في الانخفاض ابتداءًا من سبتمبر2014 من 96دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر2014،أي بإنخفاض نسبته16.1% مقارنة بشهر نوفمبر من نفس السنة، لتواصل الإنخفاض في سنة 2015 بصورة فظيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بوادر أزمة نفطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 [19]دولار للبرميل لتسجل انخفاضًا بنسبة 60.3 % مقارنة بشهر جانفي2014

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين التغير في أسعار سلة أوبك* مقارنة بالشهر السابق وبالشهر المماثل من العام السابق:

**الجدول رقم (02): التغير في أسعار سلة الأوبك 2014-2015**

| | فيفري 2014 | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | جانفي 2015 | فيفري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر سلة أوبك | 105.4 | 104.2 | 104.3 | 105.4 | 107.9 | 105.6 | 100.8 | 96.0 | 85.1 | 75.6 | 59.5 | 44.4 | 54.1 |
| التغير عن الشهر السابق | 0.7 | (1.2) | 0.1 | 1.1 | 2.5 | (2.3) | (4.9) | (4.8) | (10.9) | (9.5) | (16.1) | (15.1) | 9.7 |
| التغير عن الشهر المماثل من العام السابق | (7.4) | (2.2) | 3.2 | 4.7 | 6.9 | 1.2 | (6.8) | (12.7) | (21.6) | (29.4) | (48.2) | (60.3) | (51.3) |

**المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص15.**

**ويمكن ترجمة معطيات الجدول أعلاه إلى الشكل البياني التالي:**

**الشكل رقم (05): التطور الشهري لأسعار برميل النفط خلال 2014-2015**

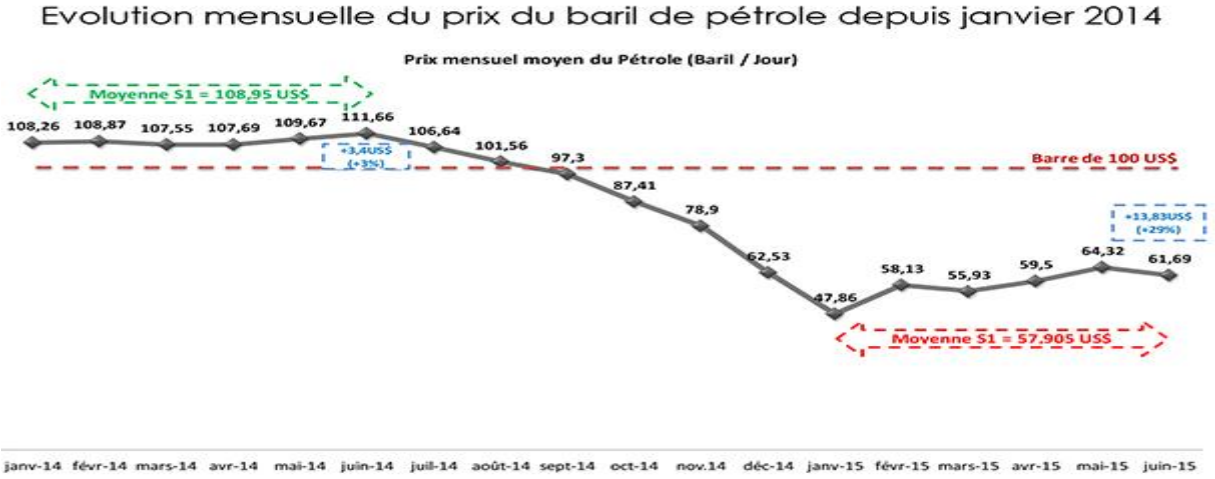

وبمقارنة السداسي الأول 2014 أين بلغ متوسط سعر الخام 108.95 دولار للبرميل فان السعر انخفض بـ 46.8 **%** مقارنة مع السداسي الأول من عام 2015 ليستقر عند متوسط 57.91 دولار/برميل،وبالنسبة للبترول الجزائري فقد انتقل من 110.09 دولار/برميل إلى 58.1 دولار /برميل[20].

وبذلك أثر تراجع الأسعار على قدرة الدول الأعضاء في أوبك في تلبية الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع إلى 94.9 مليون برميل / اليوم خلال فيفيري2015 ليسجل إرتفاعًا بـ 1.4% مقارنة بالشهر السابق أي ما قيمته 1.3 مليون برميل/اليوم وبـ 0.8مليون برميل/اليوم مقارنة بفيفري2014 ،في حين انخفضت إمدادات أوبك من الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال شهر فيفري2015 بمقدار 0.1مليون برميل/اليوم أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق، ومقابل ذلك فقد ارتفعت إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بـ 0.2 مليون برميل/اليوم خلال نفس الشهر أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 59.4مليون برمسل/اليوم مشكلة إرتفاعًا بنحو 2.7 مليون برميل مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

وبذلك فالبيانات الأولية لمستويات الطلب و العرض من النفط الخام خلال شهر فبراير2015 تظهر وجود فائض قدره 1.6 مليون برميل/اليوم مقارنة بفائض قدره 2.8 مليون/برميل خلال الشهر السابق،وعجزًا قدره 0.1 مليون برميل/اليوم خلال الشهر المماثل من العام السابق،وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (03): العرض والطلب العالمي على النفط خلال شهر فيفيري2015**

**الوحدة مليون برميل/اليوم**

| | فبراير 2015 | يناير 2015 | التكرع عن يناير 2015 | فبراير 2014 | التكرع عن فبراير2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| لد الدول الصناعية | 46.6 | 45.4 | 1.2 | 46.5 | 0.1 |
| باقي دول العا | 48.3 | 48.2 | 0.1 | 47.6 | 0.7 |
| إجما ذ الطلـ العالمي | **94.9** | **93.6** | **1.3** | **94.1** | **0.8** |
| إمدادات أوبك | 37.2 | 37.3 | 0.1 - | 36.4 | 0.8 |
| نفط خام | 30.4 | 30.5 | 0.1- | 30.0 | 0.4 |
| سوائل الغاز و منكهات | 6.8 | 6.8 | 0.0 | 6.4 | 0.4 |
| إمدادات من خار أوبك | 57.1 | 56.9 | 0.2 | 54.4 | 2.7 |
| عوائد التكرير | 2.3 | 2.3 | 0.0 | 2.3 | 0.0 |
| إجما ذ العرض العالمي | **96.6** | **96.5** | **0.1** | **93.1** | **3.5** |
| الموازنة | **1.6** | **2.8** | | **-0.1** | |

**المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص19..**

### 3-2 أثر أزمة النفط 2015 على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

**أ-تراجع الاحتياطات الخارجية الرسمية**: فالنسبة للاحتياطات الخارجية الرسمية التي كانت قد اتخذت خلال الطفرة النفطية الثالثة السابقة إتجاها تصاعديا وذلك في ظل التطورات الإيجابية لميزان المدفوعات الجاري، حيث ارتفع إجمالي هذه الاحتياطات إلى 32.92 مليار دولار أمريكي في 2003 مباشرة بعد حدوث الطفرة النفطية في حين كان 23.11 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة لها لتصل إلى أقصى مستوى لها في 2013 بقيمة 194.012مليارد ولار .

**ومع بوادر الأزمة النفطية الحالية لسنة2015** إنخفض إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية إلى ما يقارب **178.938** مليار دولار في عام 2014 .[21]

كما كشف **التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، أن احتياطات الصرف بلغت أدنى مستوياتها منذ 2010 عند 160مليار دولار **نهاية جوان 2015** مقابل 178.9 مليار دولار المحققة في نهاية 2014، وأشار ذات التقرير إلى أنه يمكن أن تنزل عن مستوى 140 مليار دولار نهاية العالم الجاري[22].

والجدول الموالي يبين النمو في الاحتياطات الدولية خلال الطفرة الثالثة إلى غاية بداية ظهور الأزمة النفطية الراهنة :

**الجدول رقم (04): الاحتياطات الخارجية الرسمية (2002- 2014)**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنة | إجمالي الاحتياطات | قيمة الواردات (مليار دولار ) | تغطية الواردات بالأشهر |
|---|---|---|---|
| **2002** | 23.11 | 12.01 | 19.14 |
| **2003** | 32.92 | 13.32 | 24.32 |
| **2004** | 43.11 | 17.95 | 23.72 |
| **2005** | 56.18 | 20.357 | 27.36 |
| **2006** | 77.78 | 19.86 | 31.31 |
| **2007** | 110.8 | 26.35 | 27.36 |
| **2008** | 143.1 | 37.99 | 36.66 |
| **2009** | 148.91 | 37.40 | 39.73 |
| **2010** | 162.221 | 38.885 | 38326 |
| **2011** | 182.224 | 46.927 | 36.765 |
| **2012** | 190.661 | 51.569 | 36.667 |
| **2013** | 194.012 | 54.987 | 35.401 |
| **2014** | 178.938 | 59.67 | 30.084 |

**Source: Rapport Banque D'Algérie 2004,2009,2014**

وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطات المحققة خلال هذه الفترة فنجد أنه قبل انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 50دولار/للبرميل مع بداية سنة 2015 كان مستوى الاحتياطي قد تجاوز الحدود الآمنة المعقولة، ويظهر ذلك من خلال معرفة مدى تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، ومن الجدير الإشارة إلى أن احتياطيات الصرف قد بلغت خلال السنوات الثلاثة الماضية، مستوى يعادل تغطية ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات، وهو ما يعني مستوى أعلى من المستوى الأمثلي وهذا حسب " دراستان قام بهما بنك الجزائر في 2007 و 2008 لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الذي قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداءا من سنة 2001" [23]

ومن خلال الجدول يظهر أن الجزائر قد استمرت في تحقيق أعلى النسب، إذا ارتفعت من 19.14 شهر في عام 2002 إلى 24.32 شهر في عام 2003، ليصل إلى مستو يفوق 35 شهرا إبتداءًا من 2008 إلى غاية 2014،حيث إنخفضت نسبة التغطية من 35.401 شهر في 2013إلى 30.084 شهر في 2014،وهذا تزامنًا مع الانخفاض الحادث في أسعار النفط في السوق البترولية العالمية.

**ب- تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد:**

حيث أن هذه الوضعية المتعلقة بالانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط أثرت سلبا على الجباية النفطية التي خسرت 33% من مستوياتها السابقة، كما أن صندوق ضبط الموارد لم يستفد من أي ارتفاع جديد منذ جوان 2015 بل بالعكس سجل اقتطاع مبلغ 967 مليار دج عند هذا التاريخ، مع الإتجاه نحو زيادة استدانة الدولة الذي بلغ 844 مليار دج نهاية جوان 2015 وهو ما يؤشر إلى نزول صندوق ضبط الموارد إلى أدنى مستوياته .

كما أن الحفاظ على مستوى الإنفاق المحدد في قانون المالية 2015 سيخلف عجز موازنة في حدود 4173 مليار دج ما يعادل 22%من الناتج الداخلي الخام.

والجدول الموالي يبين الأموال الجاهزة لصندوق ضبط الايرادات الجزائري من خلال العمليات التي قام بها خلال الفترة 2000-2014، أين يبدو التأثير الواضح والمباشر لإيرادات الجباية البترولية المحددة أساسًا حسب وضعية أسعار البترول في السوق الدولية:

**الجدول رقم (05): العلميات المنجزة على صندوق ضبط الإيرادات[24]**

**الوحدة: مليار دج.**

| السنة | الموارد: رصيد 12/31 | فائض قيمة الجباية * البترولية | تسبيقات بنك الجزائر | مجموع الموارد | الاستخدامات: سداد الدين العمومي | تمويل عجز الخزينة | التسديد المسبق لدين الخارجية | تسديد تسبيقات بنك الجزائر | مجموع الاستخدامات | الرصيد النهائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | - | 453.24 | - | **453.24** | 221.10 | - | - | - | **221.10** | **232.14** |
| **2001** | 232.14 | 123.86 | - | **356.00** | 184.47 | - | - | - | **184.47** | **171.53** |
| **2002** | 171.53 | 26.50 | - | **198.03** | 170.06 | - | - | - | **170.06** | **27.97** |
| **2003** | 27.53 | 448.91 | - | **476.89** | 156.00 | - | - | - | **156.00** | **320.89** |
| **2004** | 320.89 | 623.50 | - | **944.39** | 222.70 | - | 57.00 | - | **222.70** | **721.69** |
| **2005** | 712.69 | 1368.84 | - | **2090.53** | 247.84 | - | - | - | **247.84** | **1842.69** |
| **2006** | 1842.69 | 1798.00 | - | **3640.69** | 618.11 | 91.53 | - | - | **709.64** | **2931.04** |
| **2007** | 2931.05 | 1738.84 | - | **4669.89** | 314.46 | 531.95 | - | - | **1454.36** | **3215.53** |
| **2008** | 3215.53 | 2288.16 | - | **5503.69** | 465.44 | 758.18 | - | 607.96 | **1223.62** | **4280.07** |
| **2009** | 4280.07 | 400.68 | - | **4680.75** | 0 | 364.28 | - | - | **364.28** | **4316.47** |
| **2010** | 4316.47 | 1318.31 | - | **5634.78** | 0 | 791.94 | - | - | **791.94** | **4842.84** |
| **2011** | 4842.84 | 2300.32 | - | **7143.16** | 0 | 1761.46 | - | - | **1761.46** | **5381.70** |
| **201** | 5381.7 | 2534.3 | - | **7917.0** | 0 | 2283. | - | - | **2283.26** | **5633.7** |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **5** | | | | 26 | | **1** | | 0 | 0 | **2** |
| **5563.51** | **2132.47** | - | - | 2132.47 | 0 | **7695.98** | - | 2062.23 | 5633.75 | **2013** |
| **4408.46** | **2965.67** | 0 | - | 2965.67 | 0 | **7374.13** | - | **1810.62** | **5563.51** | **2014** |

**Source : Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, Ministère des finances , Mis à jour le mardi 7 avril 2015 06:35,Sur le site : http://www.mf.gov.dz/

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، ،ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 453.24 ملياردج،ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 ملياردج،وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعداد ميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003 و2004 مبلغي 448.91 و623.50مليار دج على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمة 2534.30مليار دج سنة 2012 وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق.

ليتراجع قليلاً في السنوات الموالية حيث بلغت في 2013،و2014 ما قيمته 2062.23 ملياردج،و**1810.62 ملياردج على التوالي مباشرة بعد التراجع الحادث في أسعار النفط منذ الثلاثي الاخير من سنة 2014.**

**ج)- وضعية خارجية تتميز بالهشاشة الهيكلية :**

رغم الوضعية الخارجية الصعبة هيكليا لم تعرف الواردات نسبة تراجع حادة على تراجع موارد الصادرات بحوالي 39% خلال السداسي الأول 2015 مقارنة مع جوان 2014 يقول التقرير الذي كشف أن الواردات بلغت 20.92 مليار دولار بنهاية جوان 2015 مقابل 34.33 مليار دولار نهاية جوان 2014 رغم شدة تراجع مداخيل النفط التي بلغت 43.06. %،وبلغ العجز الخارجي في مجال السلع 8.2 مليار دولار مقابل فائض 203 مليار دولار في نفس الفترة عام 2014.

**الشكل رقم (06): تطور الوضعية الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2015**

Evolution de la situation extérieure

**Source :** Données Banque d'Algérie du 1er Semestre 2015.

ويشير التقرير الظرفي إلى أن هذه الأرقام لها دلالة قوية على هشاشة وضعية البلاد الخارجية، وهو ما يدفع إلى ضرورة وضع سوناطراك في صلب إستراتجية وطنية تقوم على الحفاظ وتثمين الموارد الوطنية الطاقوية[25].

واجمالاً حقق الميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2015 عجزًا يقدر بـ 13.7 مليار دولار أمريكي في حين بلغ العجز الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري في نهاية سبتمبر 2015 أكثر من 20 مليار دولار .، وذلك رغم الانخفاض الحاد المسجل في الواردات بنسبة 12.1-٪ ، ولذلك فإن هذا العجز يرجع إلى الانخفاض في صادرات النفط والغاز الذي كان مرتفعًا إلى حد كبير بنسبة 41٪، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة 20٪ .[26]

ويرجع هذا الانخفاض إلى مسار أسعار النفط التراجعي حيث اقترب سعر بترول خامات برنت من النفط الجزائري وتطور من حوالي 55 إلى 45 دولار خلال أكتوبر ، ثم إلى 35 دولار ليصل الى أدنى مستوى له خلال ثلاثين أسبوع الأخيرة.، مما ساهم أيضًا في حدوث انخفاض حاد في جميع فئات المنتجات :سواء بالنسبة للسلع الوسيطة ، السلع الرأسمالية التي تبقى محدودة وكذا السلع الاستهلاكية التي انخفضت بأكثر من 16٪ .

وهذا الوضع مقلق بالطبع، لأن أسعار النفط ستبقى منخفضة ولفترة طويلة ، وصعودها مجددًا سوف يكون معتدلا، وأنه لن يكون على المدى القصير، وبذلك تكشف مرة أخرى أسعار النفط التي سجلت تراجعا خلال سنة 2015 ضرورة مطلقة لتنويع الاقتصاد لأن أسعار النفط تتحكم فيها عوامل خارجية عادة ما تكون جيو – إستراتجية وعوامل مضاربة في الأسواق .[27]

وفي الاخير يمكن توضيح تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 من خلال الجدول التالي:

| الجدول رقم (06):تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 | | | الوحدة: مليون دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **التجارة الخارجية** | **2014** | **2015** | **التغير** |
| **الواردات (CAF)** | **58 580** | **51 501** | -12,1 |
| السلع الغذائية | 11 005 | 9 314 | -15,4 |
| السلع الوسيطة | 17 622 | 15 881 | -9,9 |
| السلع الرأسمالية | 19 619 | 17 709 | -9,7 |
| السلع الاستهلاكية غير الغذائية | 10 334 | 8 597 | -16,8 |
| **الصادرات (FOB)** | **62 886** | 37 787 | -39,9 |
| المحروقات | 60 304 | 35 724 | -40,8 |
| خارج المحروقات | 2 582 | 2 063 | -20,1 |
| **الميزان التجاري** | **4 306** | -13 714 | – |

Source : ministère des finances d'après CNIS

إذا لم يكن هناك أي زيادة في أسعار النفط خلال عام 2016، يتوقع أن يكون هناك عجز أكبر في الميزان التجاري، وبالتالي عجز أيضًا في ميزان المدفوعات نظرا لتركيبة ميزان المدفوعات الجزائري حيث أن ميزان العمليات الرأسمالية الجزائري ليس ديناميكيًا للغاية.، وان مخاطر الاقتصاد الكلي ستكون أكثر في جانب الميزانية ،أين يمكن أن يتم استنزاف احتياطيات صندوق ضبط الموارد مع نهاية 2017.

### د)- عودة الضغوط التضخمية

سجل خلال 11 شهر الأولى من سنة 2015 معدل التضخم بنسبة 4.8%،ولقد ارتفعت فيها أسعار مختلف أصناف المنتجات بنفس الوتيرة: (المنتجات الزراعية الطازجة 5.2 %،المنتجات الغدائية الصناعية 4.6%،المنتجات الصناعية 5%، وأخيرًا الخدمات 4.3%).

بالنسبة لأسعار واردات الانتاج الزراعي فقد انخفضت بنسبة 1.5 % خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2015، وفي المقابل ارتفعت أسعار الخدمات الصناعية عند الاستهلاك بنسبة 16.5% ، إلا أنها تبدو دون تأثير كبير على معدل أسعار الاستهلاك المحلي والذي سجل هو الأخر زيادة بنسبة 4.52%في جوان 2015 مقابل جون 2014، ونلاحظ أن هذا لارتفاع الحاد يرجع بدرجة كبيرة إلى التراجع القوي في قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع عملات الدول الرئيسية المستورد منها.[28]

سجل متوسط التضخم بحسب التقرير عودة نحو الارتفاع منذ بداية العام الجاري في ظل الانخفاض القوي لقيمة العملة الوطنية مقارنة مع الدولار (22%)، وسجل التضخم 5% نهاية جوان الماضي مقارنة مع 4.8 % و4.5 % على التوالي في ماي وابريل،وبلغ التضخم في جوان 2014 معدل 1.2% على أساس سنوي.

أخيرا كان التضخم قريبا من 5٪ في عام 2015، مع تسارع ملحوظ مقارنة بوتيرة العامين الماضيين بعد الذروة التي بلغتها في عام 2012 بمعدل سنوي 8.9% [29]

**الشكل رقم (07):تطور المؤشر العام للاستهلاك 1999-2015**

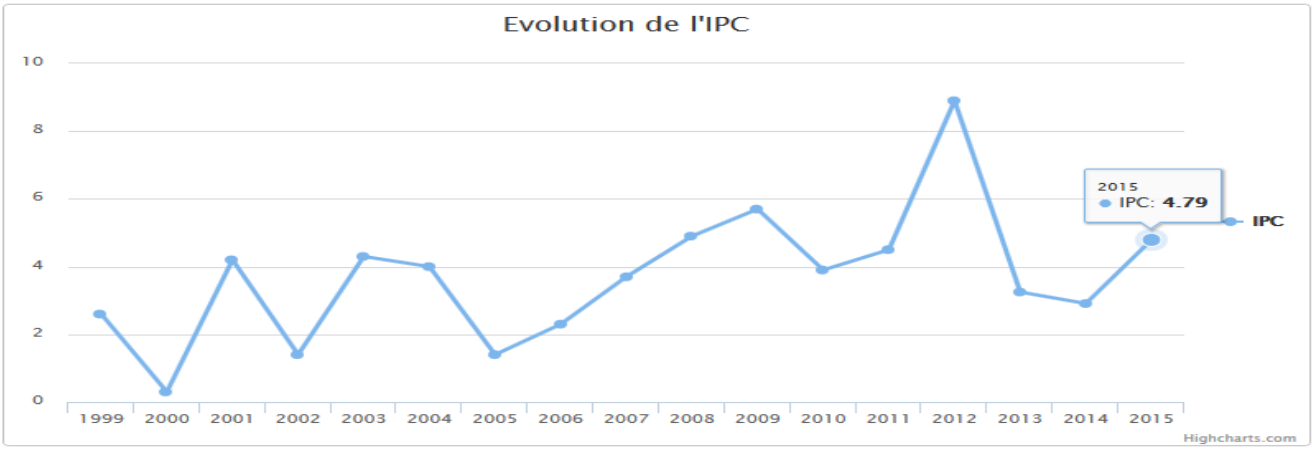


**Source : Forte inflation prévisible pour 2016, sur le site: http://www.conjoncture-dz.com/prix-et-salaires/forte-inflation-previsible-pour-2016.html, consulté le 18/04/2016 a23h05**

و يرتبط معدل التضخم السنوي المسجل ارتباطا وثيقا بالزيادة في المعروض النقدي أو الكتلة النقدية للعام السابق .وبالتالي فإن معدل التضخم هو جزء من تطور الكتلة النقدية في عام 2015 .مع الأخذ بعين الاعتبار المعدل الأكثر ارتفاعًا في سنة 2015 (21٪ في سبتمبر 2015 مقارنة مع سبتمبر 2016)، ومن المتوقع أن التضخم سيكون مرتفع نسبيا في عام 2016، دون الأخذ بعين الاعتبار الزيادات في قانون 2016المالية[30].

والشكل الموالي يبين تطور كل من الكتلة النقدية $M_2$ والمؤشر العام للاستهلاك خلال الفترة 2009-2015:

**الشكل رقم (08): تطور كل من الكتلة النقدية $M_2$ والمؤشر العام للاستهلاك خلال الفترة 2009-2015:**

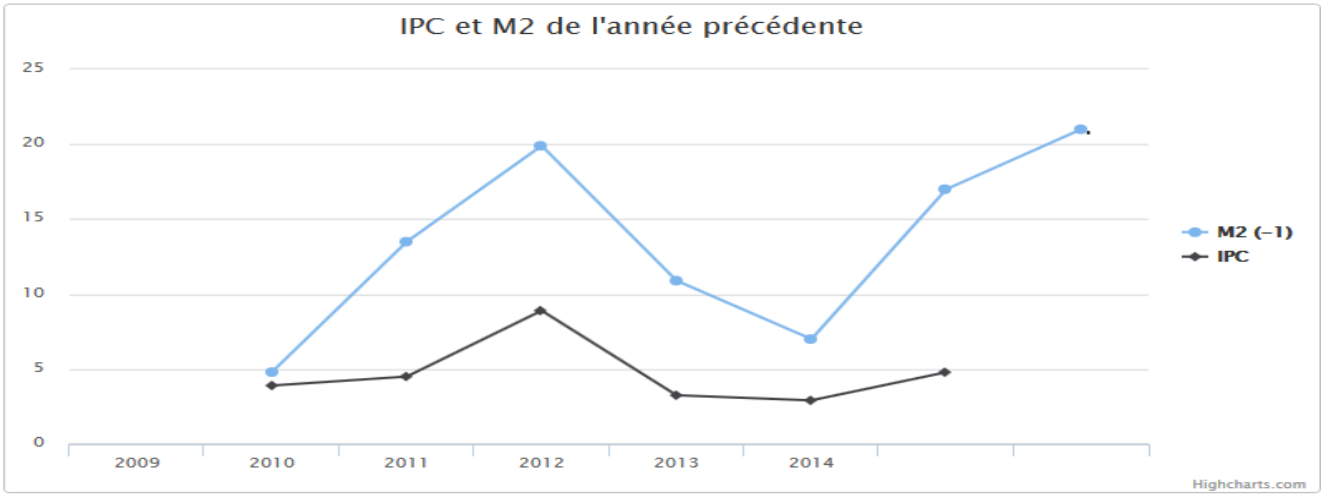


**Source : Retour à une croissance élevée de la masse monétaire : vers un regain de l'inflation ?, sur le site: http://www.conjoncture-dz.com/monnaie-et-financement/retour-a-une-croissance-elevee-de-la-masse-monetaire-vers-un-regain-de-l-inflation.html, consulté le 19/04/2016 a 17h56.**

**الخاتمة:**

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بانجازها نجد أن الدول النفطية في عرضة دائمة لمثل هذه الأزمات نتيجة لكون السلعة البترولية ذات طبيعة خاصة، ولعدم امكانية التحكم المستمر في أسعار النفط التي تتحدد وفقًا لجملة من العوامل الداخلية المتعلقة باقتصاديات الدول المنتجة من جهة وعوامل خارجية متعلقة بالدول المستوردة ووضعية الاقتصاد العالمي ككل من ركود أوانتعاش.

كل هذه الجوانب من جهة، وغياب استراتجية مالية تسمح بإعادة تدوير الأموال البترولية بالطريقة التي قد تساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وبالتكيف الظرفي مع حالات تدهور أسعار النفط من جهة أخرى تجعل اقتصاديات الدول النفطية وعلى رأسها الجزائر سريعة التأثر بالانخفاض الحادث في أسعار النفط،الأمر الذي يولد دائما أزمات اقتصادية ويبقي الاقتصاد ضعيفا ومنكشفا وتابعا في حركته لأسعار النفط وعرضة للأزمات والتذبذب المستمر.

وقد عرضنا في هذه الدراسة مختلف الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي مع التركيز على بوادر الأزمة النفطية الحالية التي لم تكن كثيرة الاختلاف من حيث أثرها على الأداء الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تراجعت مباشرة مع التراجع الحادث في الأسعار حيث إنخفض كل من رصيد الاحتياطات الخارجية الرسمية ورصيد صندوق ضبط الموارد اللذان عرفا اتجاهًا تصاعديًا منذ أكثر من 10سنوات مع تدهور وضعية التجارة الخارجية وعودة الضغوط التضخمية نتيجة لتدهور الشديد لقيمة العملة الوطنية .

وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الاستراتجية الاستثمارية الوطنية أثناء تحقيق الوفرات المالية النفطية التي وجهت إلى استثمارت غير انتاجية بالتوسع في الاستثمارات العمومية في البنية التحتية وعدم خلق قطاعات تنموية بديلة قادرة على تنويع المصادر التمويلية للاقتصاد الوطني تسمح بمواجهة مثل هذه الأزمات، الأمر الذي يستوجب التعجيل بوضع استراتجيات تنموية فعلية بهدف إنشاء قطاعات جديدة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني بجانب قطاع المحروقات في بناء مؤشرات جيدة تسمح بتحقيق رفاهية الأفراد والاقتصاد ككل.

**الهوامش:**

[1] : رمضان محمد مقلد و آخرون ، **اقتصاديات الموارد و البيئة** ،( الدار الجامعية،مصر،2004)،ص 292.

**([2]):** ميثم صاحب عجام،(**نظرية التمويل**،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2001)،ص 81.

**([3]) : Sid Ali boukrami, La Finance Internationale**,(O.P.U,Algerie,2ème edition,1981)**,p158**

**([4]) :**علي لطفي ،( **الطاقة و التنمية في الدول العربية**،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2008.)، ،ص ص 93-94.

([5] ): **تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص64**

**([6]) :**علي لطفي ،**مرجع سابق** ،ص ص 93-94.

([7]):**التقرير السنوي لمنظمة الأوابك،2014،ص10**

([8] ): تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص36.

**([9]) :**علي لطفي ،**مرجع سابق** ،ص 94.

**([10]) : مانع سعيد العتيبة على الموقع : consulté le 15/01/2012 à 22h15** http://www.alaswaq.net

**([11])** : ابراهيم بن عبد العزيز المهنا على الموقع: http://www.aawsat.com Consulté le 25/01/2012 à 14h46

**([12]) :** http://www.moqatel.com consulté le 17/11/20 à22h1512

([13]):علي لطفي،مرجع سابق،ص178.

([14]): Mohamed Abedelatif Boucherara, **La Croissance Econimique Des Grands Nations 1914-2000**,(Centre De Publication Universitaire, Algérie,2002),P258.

**([15])**:علي لطفي،مرجع سابق،ص184.

([16]) : Mohamed Abedelatif Boucherara,OpCit,P259

**([17]):**http://www.moqatel.com consulté le 17/11/2012

**([18])**:علي لطفي،مرجع سابق،ص186.

[19] : **النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك**،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص15

* : تضم سلة أوبك إعتبارًا من 16جويلية2005 إحدى عشرًا نوعًا من النفط الخام بدلاًا من السبعة خامات السايقة،وتمثل السلة الجديدة خامات الدول الأعضاء مقومة وفقًا لأوزان ترجيحية تأخذ في الإعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء،واعتبارًا من بداية جانفي 2007 أضيف خام غيراسول الأنغولي إلى سلة أتبك الجديدة،وفي منتصف شهر أكتوبر2007 أضيف خام أورنيت الإكوادوري،وفي جانفي2009 تمّ استثناء الخام الأندنوسي من السلة لتصبح تتألف من 12 نوع من النفط الخام

[20] : **التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** على الموقع الالكتروني: http://aljazairalyoum.com/

[21] **:Rapport Banque D'Algérie 2004,2009,2014**

[22] : **التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** على الموقع الالكتروني: http://aljazairalyoum.com/

**(23) :** محمد لكصاسي، " **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**"،( تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2009)، تاريخ الاطلاع: 20- 03- 2012 ، على الموقع الإلكتروني: . http : // www. Bank – of – Alegria dz / persent. Htm

**–24(** Ministère des finances , **noted'information : fonds se régulation des recettes** ( FRR), 2008 : p :02.)

* : **إن فائض قيمة الجباية البترولية = قيمة الجباية البترولية الفعلية - قيمة الجباية البترولية المقدرة وفقا لقانون المالية**

[25] : **التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** على الموقع الالكتروني: http://aljazairalyoum.com/

[26]: Déficit record de la balance commerciale algérienne en 2015,sur le site: http://www.conjoncture-dz.com/echanges-exterieurs/deficit-record-de-la-balance-commerciale-algerienne-en-2015.html,consulté le 18/04/2016 à22h15.

[27] : Source : ministère des finances d'après CNIS

[28]Les prix en 2015 : inflation élevée, mais somme toute maîtrisée ? ,sur le site: : http://www.conjoncture-dz.com/prix-et-salaires/les-prix-en-2015-inflation-elevee-mais-somme-toute-maitrisee.html,consulé le 18/04/2016 à22h40.

[29]: Forte inflation prévisible pour 2016, sur le site: http://www.conjoncture-dz.com/prix-et-salaires/forte-inflation-previsible-pour-2016.html, consulté le 18/04/2016 a23h05

[30] : Retour à une croissance élevée de la masse monétaire : vers un regain de l'inflation ?, sur le site: http://www.conjoncture-dz.com/monnaie-et-financement/retour-a-une-croissance-elevee-de-la-masse-monetaire-vers-un-regain-de-l-inflation.html, consulté le 19/04/2016 a 17h56.